



Picture Source: [Flickr.com](https://www.flickr.com/photos/14811177@N00/14811177000/)

من يتحدث باسم الأقباط: أزمة التمثيل السياسي للمسيحيين في مصر من مبارك للسياسي

جورج فهمي

من يتحدث باسم الأقباط:

أزمة التمثيل السياسي للمسيحيين في
مصر من مبارك للسياسي.

جورج فهمي

باحث بمركز مسارات الشرق
الأوسط بالجامعة
الأوروبية بفالورنسا

حول معهد الأصفرى في الجامعة الأميركية في بيروت






لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدونة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويعدّ معهد الأصفرى شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء التزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني، ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامج البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

يسعى معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمكين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والمصنفين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت، كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة إلى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

 +961-1-350 000-1 ext 4469
 asfariinst@aub.edu.lb
 ActiveArabVoices.org
  [AsfariInstitute](https://www.facebook.com/AsfariInstitute)

Bridging Academia and Activism

حول المشروع

سلسلة من الأوراق البحثية عن مسيحي الشرق الأوسط

بل ينقسمون إلى أحزاب وتنظيمات سياسية متنوعة. ففي لبنان، يتقاسم المجال المسيحي حزبان كبيران هما القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، إلى جانب أحزاب وحركات مسيحية أخرى. إضافة إلى ذلك، ينتمي قسم كبير من المسيحيين إلى حركات أو أحزاب لا تحمل الطابع المسيحي بالضرورة، بل وتدحض التقسيم الطائفي كما هو الحال في تنظيمات يسارية لبنانية عديدة.

لهذا، فإن أي عمل بحثي يسعى للتعامل مع قضية مسيحي الشرق الأوسط، يجب أن يبدأ من نقطة أساسية، ألا وهي كسر فرضية كونهم صوت موثّد خلف ما يُسمّى بـ «مسيحي الشرق الأوسط»، وكذلك تناول هذه الظواهر كتعبيرات متميزة بين إثنيات، وكنائس، وأحزاب وحتى ميليشيات متعددة لا تتعاون بالضرورة فيما بينها، بل قد تتصارع في الكثير من الأحيان. ونتيجة لهذا التنوع فإن التفاعل الرئيسي بين الفاعلين المسيحيين المختلفين قد يكون التنافس حول قن يمثل «الصوت المسيحي». وهذه هي الملاحظة الثانية التي تشاركت فيها الأوراق الأولى من هذه السلسلة، حيث عكست تقلّب المجال المسيحي فيها بشقيه الديني والسياسي، وطرحت أشكال للتنافس في بعض الأحيان إلى نزاع حول الجهة التي تمثّل صوت المسيحيين تجاه مؤسسات الدولة وأيضاً تجاه الخارج.

تسعى هذه السلسلة من الأوراق البحثية إلى تجاوز الخطابات السائدة حول مسيحي الشرق الأوسط باعتبارهم كتلة متجانسة، والتركيز على قضايا بعينها بغية فهم وتحليل مواقف مسيحي الشرق الأوسط المختلفة من التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة. وقد تم استكتاب عدد من الباحثين المتميزين لتغطية جوانب تمكّنا من فهم أكثر دقة للاختلافات بين تجارب المسيحيين في السياقات الوطنية في كلّ من لبنان وسوريا ومصر والعراق والأردن وفلسطين، بهدف تقديم رؤية أكثر تعبيراً عن تعقيدات هذه القضية على مستوى المنطقة العربية ككلّ، وعلى مستوى المجتمعات الوطنية بشكل أكثر تفصيلاً.

وتأتي الأوراق الثلاث الأولى عن المسيحيين والتحولات السياسية خلال السنوات الأخيرة في مصر ولبنان لتؤكّد أن المسيحيين ليسوا كتلة واحدة متجانسة، لا إقليمياً ولا حتى وطنياً. فلا يمكن التعامل مع المسيحيين باعتبارهم جماعة واحدة، فهم متنوعون دينياً بين جماعات مختلفة كالأرمن، والكلدان، والسريان، والآشوريين، ومنقسمون كنسياً إلى أرثوذكس، وكاثوليك، والطوائف البروتستانتية. كذلك الحال سياسياً، إذ لا يعرف المسيحيون حزباً واحداً يعبر عن مواقفهم السياسية،

وتعكس التجربة اللبنانية نموذجًا مخالفًا حيث تُهيمن الكنيسة المارونية إلى حد كبير على المجال الديني، نتيجة للأغلبية العددية أيضًا، لكنّها تواجه في المقابل واقعًا سياسيًا مختلفًا عن مصر في ظل وجود أحزاب سياسية مسيحية قوية كالقوات اللبنانية والتيار الوطني الحر. لذا تكتفي الكنيسة المارونية باحتضان الشكوى المسيحية من سوء التمثيل بعد انتهاء الحرب الأهلية وتبعات ذلك على غياب الصوت السياسي المسيحي دون أن تتخذ من نفسها ممثلًا لهذا الدور، كما يوضح وسام سعادة في ورقته «النقابات الدينية والشكوى المسيحية المزمنة من سوء التمثيل في لبنان».

وفي ظل هذا التنوع بين الفاعلين المسيحيين يمكن فهم طبيعة تعاملهم مع موسم الانتقالات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال العقدين الأخيرين، فالتغيرات السياسية تأتي بقواعد جديدة للعبة السياسية تفرض على الفاعلين المسيحيين فرصًا وتحديات جديدة. وهذا هو الهدف من هذه السلسلة من الأوراق البحثية التي يطرح معهد الأصفرى أول ثلاث ورقات منها ويأمل تواصل نشر الإنتاج المتعلق بهذه القضية الهامة لمبادئ المواطنة وقبول التعددية، سواء الدينية أم الإثنية، في إطار الدول العربية الوطنية.

وعلى حين، شكّل مصر حالة فريدة تحتكر فيها الكنيسة القبطية تمثيل الصوت المسيحي على المستويين الديني والسياسي في ظل الأغلبية العددية القبطية التي تتجاوز ٩٠% من عموم المسيحيين المصريين، بالإضافة إلى غياب أحزاب سياسية أو حركات قبطية تنازع الكنيسة صلاحياتها، على الأقل حتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وهو ما أشار إليه الدكتور جورج فهمي في ورقة بعنوان «من يتحدّث باسم الأقباط: أزمة التمثيل السياسي للمسيحيين في مصر من مبارك لليسيسي»، عن الرموز المسيحية التي أسست أو انضمت إلى أحزاب سياسية، مستغلّة انفتاح المجال السياسي في مرحلة ما بعد ٢٠١١. نجد أنّ عودة الاستقطاب الإسلامي- المدني بعد صعود جماعة الإخوان قد أضعف من قدرة تلك الأصوات على الحركة قبل أن تختفي تمامًا بعد يوليو/تموز ٢٠١٣. طرح هذا الأمر على المسيحيين أسئلة مختلفة عن آليات مواجهة السلطوية. هنا، عرضت «ليديا علي» نماذج عن هذه المحاولات في ورقة بعنوان «حركة الأحوال الشخصية للأقباط: ثورة الأقباط الصغرى في مصر»، عن تأثير الربيع العربي على عدد من الفاعلين الأقباط الجدد وتشجيعهم على الانخراط في المجال الديني والسياسي على المستوى الوطني كما هو الحال مع حركة «شباب ماسبيرو» وحركة «الحق في الحياة».

قائمة المحتويات

2 حول معهد الأصفري في
الجامعة الأميركية في بيروت

4 حول المشروع:

سلسلة من الأوراق البحثية عن مسيحيي الشرق الأوسط

9 ملخص

11 أولًا: الكنيسة والأقباط قبل ٢0 يناير ٢٠١١

- 17** ثانيا: ثورة ٢0 يناير والتنافس
- 23** ثالثا: حكم جماعة الإخوان المسلمين
وعودة دور الكنيسة
- 27** رابعا: الأقباط والدولة بعد
٣ يوليو/تموز ٢٠١٣
- 30** الخاتمة

ملخص

رأى بعض الفاعلين المسيحيين في موجة الربيع العربي تهديداً لمكانتهم التي تمتعوا بها في ظل الأنظمة القديمة، كما هو الحال مع القيادات الدينية في مصر. فقد سمح الربيع العربي لفاعلين مسيحيين جدد بالولوج إلى المجال الديني والسياسي كما هو الحال مع حركة «شباب ماسبيرو» التي أشار إليها جورج فهمي في ورقته «مَن يتحدث باسم الاقباط: أزمة التمثيل السياسي للمسيحيين في مصر من مبارك لليسي» في سياق بحثه حول الرموز المسيحية التي أسست أو انضمت إلى أحزاب سياسية مستغلة انفتاح المجال السياسي في مرحلة ما بعد ٢٠١١. يبرز فهمي كيف غدت قضية التمثيل السياسي للمسيحيين مدخلاً هاماً لفهم العلاقة المركبة بين كل من الدولة والكنيسة والأقباط في مصر، والتي يختصرها بالعقد القائم ببساطة على حماية الدولة للأقباط مقابل ضمان الكنيسة دعم الأقباط للنظام السياسي، إلا أن فهمي يجزم أن استعادة هذا العقد ليست بالمهمة السهلة، فلا الدولة المصرية هي تلك التي كانت قبل ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، ولا الكنيسة هي الأخرى باتت قادرة على السيطرة على جميع الأصوات القبطية كما اعتادت من قبل.

الذين نشطوا بعد ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، وخاصة الحركات الشبابية والأصوات السياسية القبطية؟ كيف أدار هؤلاء الفاعلون الجدد العلاقة بالكنيسة القبطية؟ كيف أثر اختلاف المناخ السياسي على شكل تلك العلاقة وميزان القوى بين الثلاث أطراف، بدءًا من سقوط مبارك في ٢٠١١ ومرورًا بصعود جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في ٢٠١٢ وحتى تدخل القوات المسلحة في يوليو/تموز ٢٠١٣ والتأسيس لمسار سياسي جديد؟ وماهي آثار استعادة الكنيسة لموقعها السابق بعد يوليو/تموز ٢٠١٣ في تمثيل الأقباط سياسيًا على مستقبل المسيحيين في مصر؟

احتكرت الكنيسة القبطية التمثيل السياسي للمسيحيين في مصر طوال عهد مبارك طبقًا لاتفاقٍ ضمنيٍّ التزم فيه مبارك بالحفاظ على أمن المسيحيين، وخاصةً في مواجهة الجماعات الإسلامية المسلحة، وبضمان استقلال الكنيسة المؤسسي عن مؤسسات الدولة في مقابل تأمين الكنيسة لدعم المسيحيين للنظام السياسي. إلا أن تغيّر المناخ المؤسسي في أعقاب الإطاحة بحسني مبارك في فبراير/شباط ٢٠١١، أربك هذا الاتفاق بين الدولة المصرية والكنيسة القبطية. فاستغل الأقباط الفاعلون المناخ السياسي الجديد لتنظيم أنفسهم والدفاع عن مطالبهم. فمن جهة، قامت مجموعة من الناشطين الأقباط بتشكيل حركات سياسية، جاء في مقدمتها حركة اتحاد شباب ماسبيرو للدفاع عن حقوق الأقباط كمواطنين مصريين وليس كأقلية دينية. وأيضاً استغلت بعض الشخصيات القبطية المناخ الحزبي الجديد للمشاركة في تأسيس أحزاب سياسية ذات توجهات سياسية مختلفة. تسعى هذه الورقة إلى التركيز على تحدي تمثيل المسيحيين سياسيًا في مصر ما بعد ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ وذلك من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة: ماهي طبيعة العلاقة التي حكمت الدولة المصرية بالأقباط قبل ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١؟ كيف تغيرت تلك العلاقة بعد الإطاحة بمبارك؟ ماهي طبيعة مصالح الفاعلين الجدد

11 أولًا: الكنيسة والأقباط قبل ٢٥ يناير ٢٠١١

ظهرت خلال السبعينيات بدعم من السادات قد انقلبت على النظام الذي اتهمته بالمماطلة في إقامة الحكم الإسلامي وبالسعي لإقامة علاقات مع إسرائيل. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١، اغتالت عناصر من الحركة الإسلامية الرئيس السادات خلال احتفاله بذكرى انتصار حرب أكتوبر.

خلف حسني مبارك، والذي كان يشغل منصب نائب الرئيس، السادات في سدة الحكم. وسعى مبارك خلال سنوات حكمه الأولى إلى تخفيف حالة الاحتقان السياسي والديني التي تفاقمت خلال سنوات السادات الأخيرة. بدأ مبارك في الإفراج تبعاً عن معتقلي أحداث سبتمبر/أيلول ١٩٨١ بعد انقضاء أربعين الرئيس الراحل أنور السادات،^١ إلا أن البابا شنودة ظل رهن الإقامة الجبرية في منطقة وادي النطرون حتى يناير/كانون الثاني ١٩٨٥، عندما قام الرئيس مبارك بالإفراج عنه ليرأس احتفالات عيد الميلاد في الكاتدرائية في العباسية بعد غياب لسنوات عدة.

اختلفت علاقة الكنيسة القبطية بالنظام خلال عهد مبارك حيث غلب عليها الحوار والتفاوض وليس كما كان الحال خلال السبعينيات: ضغط وصدام ومسيرات وتهديد. فقد دخل

شهدت العلاقة بين النظام السياسي المصري والكنيسة القبطية توتراً حاداً خلال فترة حكم الرئيس أنور السادات، بعدما سعى الأخير إلى إعطاء مساحة أكبر للأصوات الإسلامية داخل المجتمع بهدف مواجهة التيارات اليسارية والناصرية التي عارضت سياساته المنفتحة على الغرب. إلا أن تلك الاستراتيجية كان لها آثار جانبية عدة، جاء في مقدمتها سيطرة الأصوات الإسلامية على مساحة واسعة من المجال العام. كما قام الرئيس السادات باتخاذ مجموعة إجراءات بهدف إرضاء تلك التيارات، كالنص على الشريعة الإسلامية في المادة الثانية من الدستور المصري، وكذلك ما أُثير عن مراجعة كل النظام القانوني المصري لضمان موافقته للشريعة الإسلامية، مما أشعر قطاعات واسعة من الأقباط بالغربة والتمييز. من جانبها، نظرت الكنيسة بقلق لتلك الإجراءات، ورفض البابا شنودة الثالث هذا التحول في وجهة الدولة المصرية والتي رأى فيه تهديداً للمسيحيين وحقوقهم. وصلت ذروة هذا التوتر بين الرئيس السادات والبابا شنودة خلال سبتمبر/أيلول ١٩٨١، عندما قرر السادات تحديد إقامة البابا شنودة الثالث بدير الأنبا بيشوي في منطقة وادي النطرون، وقام بإجراءات أخرى طالت المعارضين السياسيين من كافة القوى السياسية بما فيها القوى الإسلامية. كانت الجماعات الدينية التي

^١ محمد حسنين هيكل، مبارك وزمانه (القاهرة: دار الشروق، 2013) ص 20.

تبلورت للكنيسة القبطية خلال تلك المرحلة مصطلحتان رئيسيتان: أولاهما الحفاظ على استقلالها المؤسسي في مواجهة مؤسسات الدولة، وثانيهما احتكار الحق بالتحدث باسم جموع الأقباط. وقد عمل حسني مبارك على الحفاظ على كل من هاتين المصطلحتين لصالح قيادات الكنيسة. فتعاطى نظام مبارك مع قيادات الكنيسة القبطية باعتبارها الممثل الوحيد لأقباط مصر. كما أدار النظام ظهره لميزانية الكنيسة القبطية سواء فيما يتعلق بمصادر التمويل أو أوجه الانفاق. كما سمح النظام السياسي أيضاً للكنيسة بتجاهل أحكام القضاء فيما يتعلق بالشؤون الشخصية للأقباط التي لم تكن معتمدة من جانب زعامة الكنيسة. على سبيل المثال، في يونيو/حزيران ٢٠١٠، رفض البابا شنودة الثالث تطبيق حكم صادر عن المحكمة الإدارية العليا، ينص على وجوب أن تسمح الكنيسة بالزواج مرة ثانية للأقباط الذين حصلوا على حكم بالطلاق من القضاء. ردّت الكنيسة على الحكم بأنها تحترم القانون،

نظام مبارك في معركة شاملة مع القوى الإسلامية المسلحة، والتي رأتها الكنيسة القبطية أيضاً التهديد الأكبر على مستقبل المسيحيين في مصر، مما دفع الطرفين للتعاون وتجنّب الصدام فيما بينهما.

على مدار عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ظلّت قواعد اللعبة بين النظام والكنيسة والمجتمع القبطي مستقرة. فقد بدا في ذلك الوقت أن الجماعات الإسلامية هي العدو المشترك للنظام والأقباط، وهو ما برّز مساندة الكنيسة القبطية ومن ورائها قطاعات عريضة من المجتمع القبطي لنظام مبارك. على الجانب الآخر، دفعت تطورات المواجهة بين الجماعات الإسلامية المسلحة ونظام مبارك خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، جموع الأقباط إلى الاحتماء بالكنيسة وقيادتها. من جانبه، فضّل نظام مبارك هو الآخر التعامل مع قيادة الكنيسة القبطية كممثل وحيد عن الأقباط كما فعل سابقوه.

**على مدار عقدي الثمانينيات والتسعينيات،
ظلّت قواعد اللعبة بين النظام والكنيسة
والمجتمع القبطي مستقرة.**

فخلال النصف الثاني من التسعينات، قُتلت جماعتا الجهاد والجماعة الإسلامية بهزيمة عسكرية قاسية، وفي ١٩٩٧، أعلنت الجماعة الإسلامية مبادرتها لوقف العنف وبدأت في عملية مراجعة فكرية لكل أدبياتها التي تبرر استخدام القوة المسلحة تجاه الدولة. لكن على الرغم من توارى تلك الجماعات عن الساحة، فإن حوادث العنف التي تستهدف الأقباط لم تتوقف. بل على العكس، فقد ازداد حجمها وتيرتها. ففي كل الحوادث الطائفية التي شهدتها مصر منذ نهاية التسعينات ابتداء بحادثتي الكشع الأولى والثانية، ثم حادثه نجح حمادي، وانتهاءً بحادث تفجير كنيسة القديسين، لم يكن للتيارات الإسلامية أي دور يذكر في إشعال تلك الحوادث، بل بدا أن معظمها تم بالتواطؤ المتعمد أو غير المتعمد بسبب إهمال أجهزة الدولة، وعلى رأسها جهاز الأمن والجهاز القضائي الذي فشل في العديد من الأحيان في معاقبة الجناة، مما رسّخ في ذهن العديد من الأقباط أن مشكلتهم ليست مع التيارات الإسلامية ولكن مع مؤسسات الدولة المصرية نفسها. مع نهاية التسعينيات وحتى ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، تسارعت وتيرة الحوادث الطائفية بشكل غير مسبوق وبمناحنى

ولكن لا يمكنها أن تقبل الأحكام التي تناقض تعاليم الكتاب المقدس. وفي حوار له مع جريدة «الأهرام» المملوكة للدولة، استعان البابا شنودة الثالث بتعاليم الدين الإسلامي ليبرّر عدم التزامه بحكم المحكمة الإدارية العليا:

«لذلك أحب أن أقول أن التعليم الاسلامي نفسه يقول: احكم بينهم بما يدينون، وكثير من المحاكم أعلنت هذا الأمر في حكمها: [إذا أتاك أهل الذمة فاحكم بينهم بما يدينون] نص في الشرع الاسلامي، ونص القرآن يقول: [وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون]

وأيضاً نص القرآن يقول فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ونحن أهل الذكر، فأهل الانجيل ملزمون بتعاليم الانجيل ولا يجوز إلزامهم بمخالفة دينهم والإسلام لا يقول هذا»^٢.

وعلى الرغم من استمرار نمط العلاقة بين الكنيسة والدولة حتى نهاية عهد مبارك، إلا أنّ قدرة الكنيسة القبطية على السيطرة على المجال القبطي بدأت في التراجع مع أفول خطر الجماعات الجهادية المسلحة.

^٢ البابا شنودة: التسامح ليس على حساب العقائد والمبادئ، جريدة الاهرام، 4 يونيو/حزيران 2010. متوفر على الرابط التالي: <http://www.ahram.org.eg/archive/Investigations/News/23309.aspx>

لكن هذا الأسلوب انتقل إلى الأقباط في مصر مع بداية الألفية الثانية، فصار الأقباط يتظاهرون كلما تعرّضت كنيسة للاعتداء، أو في حالة إسلام إحدى الفتيات المسيحيات. بدأ الأقباط باعتماد أسلوب التظاهر داخل الكاتدرائية مع ما عرف بأزمة جريدة «النبأ» عام ٢٠٠١، عندما قامت الجريدة بنشر صور لراهب يمارس الجنس داخل هيكل إحدى الكنائس. اعتبر العديد من الأقباط نشر هذه الصور بمثابة إهانة للدين المسيحي، وللكنيسة القبطية، فخرجوا مندفعين إلى الكاتدرائية للتعبير عن غضبهم، ثم جاءت حادثة اختفاء وفاء قسطنطين، زوجة أحد الكهنة، عام ٢٠٠٤ فاتّبع الأقباط الأسلوب ذاته، إذ اندفعت جموع كبيرة إلى الكاتدرائية للتظاهر. وصار التظاهر داخل أسوار الكاتدرائية أسلوب الأقباط للتعبير عن غضبهم كلما تعرضوا لظلم أو تمييز. من جانبها بدأ أن الدولة لا تعارض هذا الأسلوب للتعبير طالما ظلّ الأقباط داخل أسوار الكاتدرائية دون أن يحاولوا الخروج للاحتام أو الاشتباك مع الجماهير خارج أسوار الكاتدرائية.

وقد مرت مرحلة التظاهر داخل الكاتدرائية بمحطتين رئيسيتين. في المرحلة الأولى التي امتدت منذ أزمة جريدة النبأ في ٢٠٠١ وحتى حادثة الاعتداء على كنيسة نجع حمادي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، كانت التظاهرات حينها داعمة للكنيسة تجاه ما تتعرض له

تصاعدي. جاءت حادثنا الكشح الأولى والثانية لتمثلاً تطوراً في أحداث العنف الطائفي غير المعهود، إذ قتل خلالهما ٢٠ قبطياً ومسلم واحد، كما شهدا ترويعاً وعنفاً غير مسبوق. وقد تفجرت هذه الأزمة مرتين، الأولى عام ١٩٩٩ والثانية عام ٢٠٠٠ بسبب نزاع شخصي بين تاجر قبطي وزبون مسلم. خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، شهدت محافظات المنيا والبحر الأحمر والأقصر وقنا، عدداً آخر من الحوادث الطائفية الأقل حدة، كان القاسم المشترك بين معظمها توسّع الكنائس في مبانيها بدون ترخيص رسمي مما تسبّب في إثارة المواجهات بين المسلمين الرافضين لبناء الكنائس والمسيحيين، أو اختفاء فتيات أو سيدات مسيحيات، واتهام عائلاتهنّ لمسلمين بالتأثير عليهنّ لتغيير ديانتهم.

مع استمرار تلك الحوادث في أواخر التسعينيات، بدأ الأقباط في استخدام أسلوب التظاهر للتعبير عن غضبهم وحنقهم من ما يتعرضون له من تمييز، وإن ظلت تلك المظاهرات داخل أسوار الكاتدرائية في العباسية. حتى هذا الوقت لم يكن أسلوب التظاهر نمطاً مألوفاً للمشاركة لدى أقباط الداخل. كانت المظاهرات القبطية ظاهرة تخصّ أقباط المهجر بالأساس، خاصة في الولايات المتحدة من خلال الأقباط المقيمين هناك والذين اعتادوا منذ السبعينيات التظاهر مطالبين برفع التمييز عن الأقباط في مصر.

من اضطهاد وضغوط. أظهرت تلك التظاهرات في معظمها تعاطفها ودعمها للبابا شنودة الثالث، مؤكدةً مساندتها له. إلا أن تحولاً لاج في أعقاب حادثة إطلاق النار على كنيسة نجع حمادي والتي أودت بحياة ستة من الشباب القبطي خلال احتفالهم بأعياد الميلاد ٢٠١٠. وتناقل المسيحيون فيما بينهم أنباءً عن تورط أحد رموز الحزب الوطني في التخطيط لتلك الحادثة بسبب خلاف بينه والكنيسة حول التصويت في الانتخابات البرلمانية. شاب مظاهرات الأقباط هذه المرة بعض الحنق تجاه موقف الكنيسة المهادن، وعدم استعدادها لاتخاذ مواقف أكثر حسماً تجاه نظام مبارك. وفي حين جاءت الشعارات في المرحلة الأولى للتظاهرات في أغلبها مساندةً للبابا شنودة ومؤكدةً على وحدة الأقباط خلفه، تطورت الشعارات تدريجياً لتبدأ في توجيه نوع من النقد للبابا وصفته على ما يتعرّض له الأقباط من ظلم.

التي لم تبيد جديّة في تتبّع تلك الحوادث، وانتهاءً بالقضاء الذي سعى إلى تفادي إصدار الحكم بالإعدام في أغلب تلك القضايا بحق المتورطين في حوادث قُتل فيها العشرات من الأقباط.

صوّب الأقباط سهامهم نحو النظام السياسي الذي اتهموه بالتورط (سواء بالتواطؤ أو الإهمال) في كل ما يتعرّضون له من عنف. بدت الكنيسة من جانبها في موقف أكثر صعوبة، إذ صارت بين مطرقة نظام مبارك الذي ساندته لسنوات طويلة، وسندان الأقباط الغاضبين الذين يحقّلون النظام السياسي مسؤولية ما يتعرّضون له من ظلم. فظهرت خلال تلك المرحلة الثانية شعارات خاصمت مباشرةً النظام ومبارك مثل:

«يا للي حاكمنا بالمباحث، أولادنا ماتت في الكنايس» و «يا للي حاكمنا بالحديد، أولادنا ماتت ليلة العيد»^٣.

خلال تلك المرحلة الثانية، بدا جلياً للأقباط أنّ أجهزة الدولة ذاتها هي التي صارت مصدر العنف تجاههم، سواء من خلال أجهزة الأمن التي أبدت إهمالاً أو تواطؤاً تجاه حوادث العنف تجاه الأقباط مروراً بجهات التحقيق

كانت حادثة كنيسة العمرانية تحولاً جديداً في علاقة الأقباط بالنشاط السياسي. ففي ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، خرج مجموعة من الأقباط احتجاجاً على وقف الأمن بناء

^٣ ما لا يقال - أقباط في الشارع، تقرير مصور لقناة البي بي سي، 9 يونيو/حزيران 2010، متوفر على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=pwvVYcXlLk>

كانت المرة الأولى التي يرى فيها سكان الأحياء القاهرية مئات الشباب القبطي في محيط أحيائهم يتظاهرون ضد ما يتعرّضون له من ظلم وقهر وقتل. خلال تلك التظاهرات انضم بعض شباب القوى السياسية لمظاهرات الأقباط في تطور آخر لافت، فالتظاهرات التي بدأت طائفية غير مسيسة، انضم إليها مصريون «مسيحيون ومسلمون» مسيسون لتتحول مظاهرات الأقباط إلى مظاهرات لمصريين في مواجهة النظام السياسي كما هو الحال في مظاهرات منطقة مسرة بشبرا.

وكانت التفاعلات تتسارع أيضاً خارج المجتمع القبطي داخل المجتمع المصري. فقد بادر بعض شباب الحركات السياسية من المسلمين بتأمين كنائس الأقباط خلال احتفالاتهم بعيد الميلاد المجيد في السابع من يناير/كانون الثاني ٢٠١١، وهو ما أعطى زخماً جديداً للتشابك بين الحركات السياسية المعارضة وشباب الأقباط. لم يمض سوى أسبوعين على تلك المبادرة، حتى خرجت قطاعات واسعة من المصريين لتعلن عن غضبها في مواجهة نظام مبارك مطالبة بإسقاطه فيما عرف بعد ذلك بثورة ٢٥ يناير.

كنيسة في العمرانية، واصطدم المحتجون مع شرطة مكافحة الشغب، ودارت مواجهة استمرت عدة ساعات بين قوات الشرطة والمتظاهرين الأقباط في حادثة فارقة في تاريخ العلاقة بين الدولة والأقباط.^٤

مهّدت حادثة العمرانية لردّ الفعل القبطي الواسع في أعقاب تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية في ليلة رأس السنة من نفس العام. أسفر هذا الهجوم الإرهابي عن مقتل ما لا يقل عن ٢١ شخصاً، وإصابة العشرات. عقب تلك الحادثة، توجه بعض الأقباط إلى كاتدرائية العباسية كما اعتادوا في السابق، بينما خرج آخرون إلى الشارع للتظاهر في تطور جديد فارق. في العديد من الأحياء، خرج العديد من الأقباط بشكل عفوي ليعبروا عن غضبهم وحنقهم تجاه النظام السياسي والمجتمع رافعين شعارات مثل:

«الإرهاب فين؟.. النصرى أهم»، و «أنا مصري.. أنا قبطي.. ومبارك بيضطهدني»، و «امبارح وقفوا العمرانية.. ليلة العيد قتلوا أقباط إسكندرية»، و «لا عادل ولا حبيب، ارحل يا وزير التعذيب».^٥

^٤ العمرانية «كثيرة عسكرية» بعد الاشتباكات الدامية بين الأمن والأقباط، جريدة المصري اليوم، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 على الرابط التالي: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/28828>

^٥ استمرار الغضب ضد حادث «القديسين» في المحافظات، جريدة المصري اليوم، 7 يناير 2011 على الرابط التالي: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/106296>

^٦ الأقباط يثورون بـ «مسرة» مندحين بالنظام المصري والداخلية وآخرون يطوفون «عزبة النخل» بالهتافات، موقع الأقباط متحدون، 3 يناير/كانون الثاني 2011. متوفر على الرابط التالي: <http://www.copts-united.com/Article.php?l=676&A=28340>

17 ثانياً: ثورة ٢٥ يناير والتنافس على تمثيل مصالح الأقباط

في خضمّ الدعوات إلى التظاهر ضد نظام مبارك في ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، طلبت الكنيسة القبطية من أتباعها عدم المشاركة في الاحتجاجات. وصرح الأنبا مرقس، رئيس لجنة الإعلام بالمجمع المقدس، أنّ «هذه المظاهرات لا نعرف هدفها، ولا نعرف تفاصيلها ومن يقف وراءها»^٧، مضيّاً أن الكنيسة الأرثوذكسية تطالب أبناءها بعدم الانسياق وراء الدعوات المشاركة في المظاهرات الداعية إلى التخريب والهدم. على الرغم من موقف الكنيسة السلبي فقد اختار العديد من الأقباط الخروج للتظاهر يوم ٢٥ يناير/كانون الثاني في العديد من الميادين المصرية، رافعين أعلام مصر، مرددين نفس الشعارات المطالبة بإسقاط النظام دون أي إشارات أو هتافات طائفية. وقد ساند معظم الأقباط مطالب اليوم للتظاهر، والتي توجّهت بنداؤها إلى وزارة الداخلية التي يعتبرها قطاع واسع من الأقباط المسؤول الأول عما يحدث لهم. مع تطور التظاهرات واحتلال المتظاهرين لميدان التحرير، اندفعت مجموعات أخرى من الأقباط ومنهم بعض القساوسة للمشاركة في اعتصام ميدان التحرير. من جانبها، التزمت قيادة الكنيسة القبطية بدعمها للنظام السياسي، وأجرى

البابا شنودة الثالث اتصالاً بمبارك لدعمه وتأييده في الإجراءات التي اتخذها^٨. وانتظرت الكنيسة القبطية حتى بعد تنحي مبارك بأربعة أيام لتصدر أول بيان لها للتعليق على ثورة ٢٥ يناير يوم ١٥ فبراير/شباط ٢٠١١، وحيّت في البيان الشباب والجيش المصري، وعبرت عن إيمانها بضرورة أن تكون مصر دولة ديمقراطية مدنية، تختار أعضاء برلمانها بانتخابات حرة نزيهة، وتمثل فيها جميع فئات الشعب^٩.

تولى المجلس العسكري للقوات المسلحة مسؤولية إدارة المرحلة الانتقالية. وعلى الرغم من سعي المجلس العسكري للحفاظ على العلاقة نفسها التي ربطت الدولة بالكنيسة، إلا أنّ ثورة ٢٥ يناير أربكت خلال شهورها الأولى الاتفاق بين الكنيسة والدولة المصرية، إذ أدى انفتاح المجال السياسي إلى ظهور فاعلين مسيحيين جدد داخل المجال العام ليزاحموا الكنيسة في تمثيل مصالح المسيحيين لدى الدولة. فمن جانب، استغل الشباب القبطي الذي شارك في ثورة ٢٥ يناير، ضعف القبضة الأمنية على المجال العام لينظّم نفسه في شكل حركات للدفاع

^٧ الكنائس المسيحية الثلاث ترفض مظاهرات 25 يناير.. وتطالب الأقباط بعدم المشاركة، موقع جريدة المصري اليوم، 23 يناير/كانون الثاني 2011 على الرابط التالي: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/110724>

^٨ البابا شنودة أثناء ثورة 25 يناير: نشكر الرئيس مبارك فليعطيه الرب القوة وليحفظه لمصر، موقع يوتيوب، 1 أغسطس/آب 2013. متوفر على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=HU4UDJ53Vps>

^٩ بيان الكنيسة القبطية حول ثورة 25 يناير 2011 على الرابط التالي: http://st-takla.org/News/Holy-Synod-Statements/2011-02-15--January-25-2011-Revolution_.html

وتوجهاتها، فضمت أسماء مثل رجل الأعمال نجيب ساويرس، مؤسس حزب المصريين الأحرار ذو التوجه الليبرالي، وكذلك مثقفين مسيحيين مثل حنا جريس وعماد جاد والراحل سامر سليمان الذين شاركوا في تأسيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي. كما ضمت تلك النخبة الجديدة شخصيات غير حزبية ولكنها تبوأَت مناصب تنفيذية عدة خلال مرحلة ما بعد ٢٠١١ كما هو الحال مع المفكر سمير مرقص والذي تقلد عدداً من المناصب السياسية في مرحلة ما بعد ٢٠١١، بدءاً من نائب محافظ القاهرة وانتهاءً بمساعد الرئيس محمد مرسي لشؤون التحول الديمقراطي لعدة أشهر قبل أن يستقيل احتجاجاً على سياسات الأخير.

تمثلت المصلحة الرئيسية للرموز القبطية المنخرطة في الأحزاب السياسية كالمصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي في تعظيم مكاسبهم السياسية داخل النظام

عن حقوق المسيحيين، كحركة اتحاد شباب ماسبيرو. كما ظهرت أيضاً طبقة سياسية قبطية جديدة استفادت من انفتاح المجال السياسي لتأسيس أو المشاركة في تأسيس أحزاب سياسية.

اختارت الكنيسة القبطية من جانبها خلال الشهور الأولى أن تتابع ما يحدث من تغيرات على الساحة السياسية وداخل المجال المسيحي دون أن تتخذ أي مواقف جديّة. وبينما نظرت قيادتها برية للحركات الشبابية المسيحية، إلا أنّها وجدت مساحة للتعاون مع النخبة السياسية المسيحية الجديدة.

الفاعلون الأقباط الجدد

اختلفت مصالح الفاعلين الجدد وفقاً لتوجهاتهم السياسية ومدى قربهم أو بعدهم عن كل من الدولة والكنيسة. فعلى سبيل المثال، لم تتبنّ النخبة السياسية الجديدة صوتاً واحداً بل اختلفت أصواتها

اختارت الكنيسة القبطية من جانبها خلال الشهور الأولى أن تتابع ما يحدث من تغيرات على الساحة السياسية وداخل المجال المسيحي دون أن تتخذ أي مواقف جديّة

مرشحي كل من حزبي المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي، اللذين تحالفا في قائمة الكتلة المصرية، بالإضافة إلى مجموعة من المرشحين المستقلين.

تشكّل خلال المرحلة الانتقالية ما بدا كونه تحالفاً بين تلك الأصوات السياسية القبطية والكنيسة القبطية. فمن جانب، عرف هؤلاء قدرة الكنيسة على الحشد والدفع باتجاه تصويتي معين، ومن جهتها أدركت الكنيسة أنّ المناخ السياسي تغير وأنها في حاجة إلى وسطاء سياسيين للدفاع عن مصالحها. وقد شهدت تلك الانتخابات التشريعية مشاركة واسعة من الأقباط. وعلى الرغم من استمرار ضعف تمثيل الأقباط في البرلمان بستة نواب فقط بنسبة 1% من النواب المنتخبين، بالإضافة إلى خمسة نواب معينين من المجلس العسكري للقوات المسلحة، فإنهم ظهروا في المقابل ككتلة تصويتية مؤثرة داخل الكتلة التصويتية المدنية، وساهموا بشكل كبير في ضمان فوز بعض رموز التيار المدني، كما هو الحال مع عمرو حمزاوي في دائرة مصر الجديدة، وعمرو الشوبكي في دائرة إمبابة والدقي والعجوزة.

السياسي الجديد من خلال الاستفادة من الكتلة التصويتية للأقباط، وكذلك الحد من نفوذ القوى الإسلامية، كجماعة الإخوان المسلمين وحزبها «الحرية والعدالة» والحركات السلفية التي أسست عدداً من الأحزاب في مقدمتها «حزب النور» التابع للدعوة السلفية بالإسكندرية.

بدا أنّ خطر صعود القوى الإسلامية إلى سدة الحكم هو أيضاً الهاجس الرئيسي للكنيسة القبطية، فتعاونت الكنيسة مع الرموز القبطية المذكورة آنفاً من أجل حشد أصواتهم خلال الانتخابات البرلمانية التي بدأت مرحلتها الأولى في نوفمبر/تشرين الثاني 2011. فشكّل البابا شنودة ما عرف بلجنة المواطنة واختار الأنبا بولا، أسقف طنطا وتوابعها، لرئاستها. عزّف الأنبا بولا بدور هذه اللجنة على أنها تعمل على توحيد الصف القبطي خلال الانتخابات، ونشطت هذه اللجنة في الكنائس المختلفة للتوعية بأهمية المشاركة السياسية وللتعريف بالأحزاب السياسية المختلفة، وقامت أيضاً بإعداد قوائم المرشحين الذي يتوجب على الأقباط التصويت لهم¹. وضمت تلك القوائم بالأساس

¹ الأنبا بولا لـ«الوطن»: لن أكون شريكاً في وضع دستور «مصر الدينية». ونصلى للرئيس بغض النظر عن انتمائهم، جريدة الوطن، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. على الرابط التالي: <https://www.elwatannews.com/news/details/70596>

وكنيسة القديسين (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠) حين بدأ لقطاع كبير من الشباب القبطي أنّ مسؤولية نظام مبارك عن تلك الجرائم ثابتة سواء من خلال التحريض أو التراخي الأمني. خلال المرحلة السابقة لثورة ٢٥ يناير، بدأ وعي مجموعة من الشباب القبطي يتشكّل في اتجاه ضرورة تغيير النظام الحالي كخطوة لا غنى عنها لتغيير واقع الأقباط، فشارك العديد من هؤلاء الشباب في التظاهرات المسيحية خلال الشهور الأخيرة لمبارك، كما شارك عدد كبير منهم في ثورة ٢٥ يناير. ومع سقوط مبارك في فبراير/شباط ٢٠١١، ظنّ هؤلاء الشباب أنّ الوقت قد حان لتغيير واقع الأقباط، إلا أنّ في الشهور القليلة التي تلت إسقاط مبارك، عايش الأقباط حوادث عنف كانت درجتها ووتيرتها أشدّ عما عرفوه خلال حكم مبارك، وشهدت قرية صول أول تلك المصادمات الطائفية في مارس/آذار ٢٠١١، والتي انتهت بهدم الكنيسة بالقرية ومحاولة تهجير الأسر المسيحية منها. على إثر هذه الحادثة، دعا مجموعة من الشباب القبطي الثائر إلى اعتصام للأقباط أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون بماسبيرو. وخلال هذا الاعتصام، تبلورت فكرة إنشاء حركة للدفاع عن حقوق الأقباط تحت اسم «اتحاد شباب ماسبيرو».

بعيداً عن النخبة السياسية، قرّرت شريحة من الشباب الأقباط الذين شاركوا في الانتفاضة الشعبية ضد نظام مبارك، تأسيس مجموعة من الحركات والتنظيمات للدفاع عن حقوق الأقباط. وكما هو الحال مع النخبة السياسية، فقد تباينت تلك الحركات القبطية في أهدافها. ويمكن تقسيم هذه الحركات إلى مجموعتين رئيسيتين: الأولى تهتم بقضايا الأحوال الشخصية للأقباط، على سبيل المثال مجموعات «الحق في الحياة»، و«منكوبي الأحوال الشخصية»، و«أقباط ٣٨»، والمجموعة الثانية تهتم بحقوق الأقباط السياسية ودورهم في المجال العام وفي مقدّماتها جاءت حركة اتحاد شباب ماسبيرو^{١١}.

تعود إرهابات اتحاد شباب ماسبيرو إلى السنوات القليلة التي سبقت ٢٠١١، عندما شارك بعض أعضاء الاتحاد في تنظيمات مسيحية أخرى كـ «أقباط من أجل مصر» على سبيل المثال. كما شارك الكثير من هؤلاء الشباب في المظاهرات التي تلت حوادث العنف الطائفي قبل الثورة كما هو الحال مع حوادث الاعتداء المتكرر على الكنائس في نجع حمادي (يناير/كانون الثاني ٢٠١٠) والعمرانية (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠)

^{١١} للمزيد حول الحركات القبطية المختلفة: ندوة محتجون في ساحة الكاتدرائية: مستقبل الحركات القبطية وعلاقتها بالدولة والكنيسة، قناة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على اليوتيوب، 22 سبتمبر/أيلول 2015، متوفر على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=Vjwlvzbu4TY&list=PLe3uU0aUwxsG6lwWL_xlkHjfgsATAt8u

وخلافاً للتنسيق الذي اتّسمت به العلاقة بين النخب السياسية والكنيسة القبطية، فإنّ العلاقة بين اتحاد شباب ماسبيرو والكنيسة القبطية عرفت قدراً من التوتر وخاصة بعد الاتهامات التي وجهها اتحاد شباب ماسبيرو للمجلس العسكري بالاستمرار في اتباع نفس أساليب نظام مبارك في التعامل مع قضايا الفتنة الطائفية. كما رفضت بعض الأصوات داخل الاتحاد وضع الكنيسة بصفاتها الممثلة السياسي الوحيد للطائفة القبطية، وأدان آخرون الاجتماعات غير الرسمية التي عقدها بعض الأساقفة مع مسؤولين من مؤسسات الدولة خلال الفترة الانتقالية. كما أثار وجود اثنين من الكهنة داخل الحركة حفيظة بعض الأساقفة، الذين اعتبروا الحركة منافسة لسلطتهم، وحاولوا احتواء أنشطتها.

على خلاف النخبة السياسية القبطية التي سعت للضغط من خلال العمل الحزبي والانتخابات لتحقيق مطالب الأقباط، عمد «اتحاد شباب ماسبيرو» إلى الضغط على السلطة الانتقالية من خلال التظاهرات والوقفات الاحتجاجية حتى تستجيب لمطالبه. كما سعى الاتحاد إلى التواصل مع الحركات السياسية بهدف ضمان دعمها لمطالب

لم يكد يمر شهران على هذه الحادثة حتى اشتعلت الصدامات الطائفية في إمبابية في مايو/أيار ٢٠١١، فعاد «اتحاد شباب ماسبيرو» مرة أخرى للاعتصام أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون، رافضاً للجلسات العرفية لحل الأزمة، ومطالباً السلطة السياسية بضرورة تفعيل القانون. في سبتمبر/أيلول ٢٠١١، عادت المشكلات الطائفية مجدداً إلى قرية الماريناب بأسوان، والتي شهدت اعتداء بعض الأهالي على كنيسة ادعى بعضهم أنّها غير مرخصة. نظم الاتحاد حينها وقفة احتجاجية أمام دار القضاء العالي وهدد بالتصعيد في حال عدم الاستجابة لمطالبه. تسارعت الأحداث بعد أزمة كنيسة الماريناب بشكل مأساوي، إذ تعرضت مسيرة اتحاد شباب ماسبيرو لاعتداء من الشرطة العسكرية يوم ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، فقرر الاتحاد تنظيم مظاهرة حاشدة يوم ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ للتأكيد على مطالب الأقباط، إلا أنّ قوات الأمن المسؤولة عن حماية مبنى الإذاعة والتليفزيون تعاملت بعنف شديد مع المتظاهرين الأقباط، ما أسفر عن سقوط أكثر من ٢٧ قتيل. شكّلت تلك الحادثة نقطة فارقة في تاريخ اتحاد شباب ماسبيرو، فصّب بعدها كل اهتمامه على المطالبة بالقصاص من المتسببين عن العنف والقتل في يوم ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.^{١٢}

^{١٢} مقابلة شخصية مع مينا سمير وبيشوي تمرى، عضوي اتحاد شباب ماسبيرو، القاهرة، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

الاتحاد، فشارك في العديد من التظاهرات في ميدان التحرير، كما حرص على إصدار بيانات توضح موقفه من التقلبات السياسية المختلفة خلال المرحلة الانتقالية، وخاصة تلك التي تتعلق بحقوق الأقباط. كما سعى الاتحاد إلى الانضمام إلى ائتلاف شباب الثورة الذي كان يضم ممثلين عن كل القوى الثورية، إلا أن الائتلاف رفض طلب «شباب ماسبيرو» بعد اعتراض بعض الأعضاء على هويتهم الدينية.

خلال المرحلة السابقة لثورة ٢٥ يناير، بدأ وعي مجموعة من الشباب القبطي يتشكّل في اتجاه ضرورة تغيير النظام الحالي كخطوة لا غنى عنها لتغيير واقع الأقباط

23 ثالثاً: حكم جماعة الإخوان المسلمين وعودة دور الكنيسة

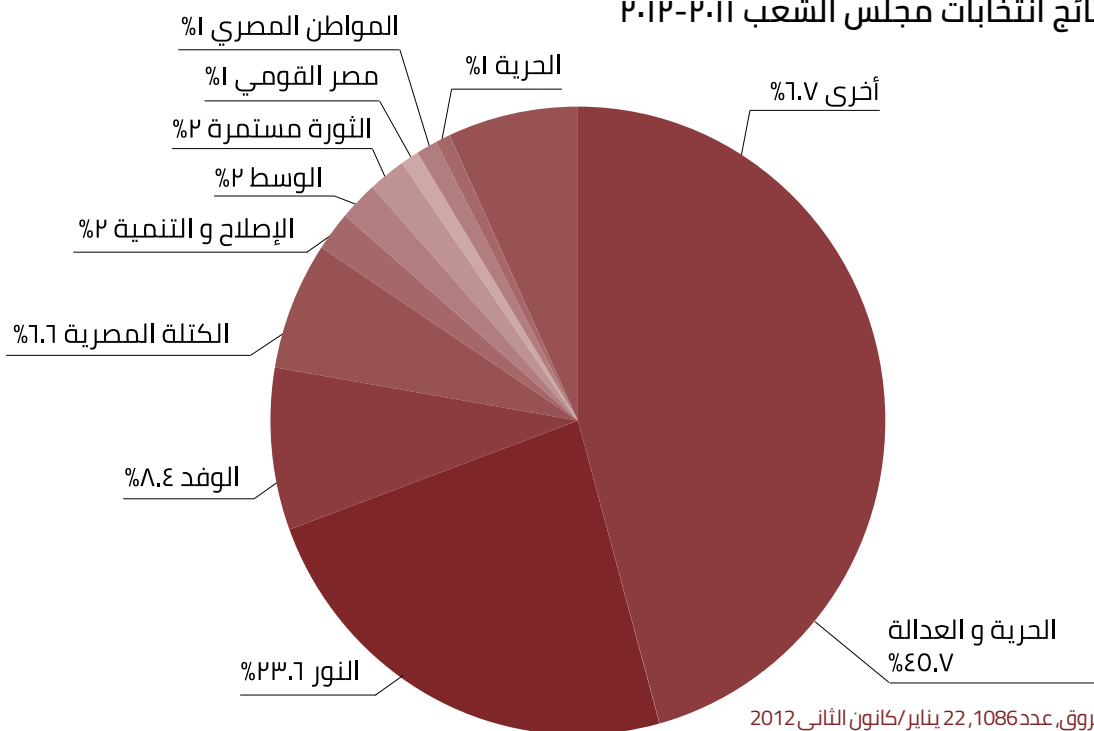
انتهت المرحلة الانتقالية بفوز كبير للقوى الإسلامية في كل من الانتخابات البرلمانية والانتخابات الرئاسية. فجاءت نتيجة الانتخابات البرلمانية، كما هو موضح بالشكل ١، لتؤكد اكتساح القوى الإسلامية للبرلمان. ففاز التحالف الديمقراطي، الذي ضم حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين مع مجموعة من الأحزاب الصغيرة الأخرى بـ ٢٢٨ مقعد بنسبة إجمالية تصل إلى ٤٥,٧%.

أما تحالف حزب النور، والذي ضم إلى جانب «حزب النور» التابع للدعوة السلفية أحزاب البناء والتنمية التابع للجماعة الإسلامية والأصالة السلفية، فقد جاء ثانياً بـ ١٢٧ مقعد بنسبة تبلغ ٢٤,٦%. من جهته، حصل حزب «الوسط» ذو المرجعية الإسلامية، على ١٠

مقاعد بنسبة بلغت ٢%. أما بالنسبة للقوى المدنية، فقد حصل «حزب الوفد» على ٣٨ مقعد بنسبة تبلغ ٨,٤%، وحصل تحالف «الكتلة المصرية» على ٣٤ مقعد بنسبة تبلغ ٦,٦%، و«حزب الإصلاح والتنمية» بقيادة محمد أنور السادات على ٩ مقاعد، وتحالف «الثورة مستمرة» الذي قاده «حزب التحالف الشعبي الاشتراكي» على ٧ مقاعد.

ولم يختلف الأمر خلال الانتخابات الرئاسية والتي حملت للإخوان نصراً تاريخياً بعد أن حسم محمد مرسي جولة الإعادة لصالحه بـ ٥١,٧٢٦% من الأصوات الصحيحة (١٣,٢٣٠,١٣١ صوت)، بينما حصل أحمد شفيق على ٤٨,٢٧٤% من الأصوات الصحيحة (١٢,٣٤٧,٣٨٠ صوت).

شكل (١): نتائج انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٢-٢٠١١



من جانبها فشلت جماعة الإخوان المسلمين في التعاطي مع مخاوف الأقباط حول الحرية الدينية وتهميشهم في مؤسسات الدولة. فصبح أن مرسي عيّن سمير مرقص، وهو شخصية مسيحية بارزة، مساعداً له للانتقال الديمقراطي، إلا أنّ مرقص استقال بعد بضعة أشهر عندما اكتشف أنه لم يتم إشراكه في عملية اتخاذ القرارات، واحتجاجاً على ممارسات الإخوان المسلمين للانفراد بالسلطة.

إضافة إلى ذلك، فقد تبنت بعض قيادات الإخوان ولفأؤهم من القوى الإسلامية الأخرى خطاباً طائفياً تجاه الأقباط لحشد الدعم لسياساتها في أوساط بعض المسلمين المحافظين دينياً. فعلى سبيل المثال، خلال الجدل حول الاستفتاء الدستوري في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢، اتّهم الإخوان الكنيسة بتعبئة الراهبات للتصويت ضد مشروع الدستور^{١٤}. وقد سهّلت المزاعم القائلة إنّ المعارضة قبطية في الأساس، على الإخوان

شهدت تلك الفترة تغييراً في قيادة الكنيسة القبطية عقب وفاة البابا شنودة الثالث. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢، وبعد خمسة أشهر على انتخاب مرسي رئيساً لمصر، خلف البابا تواضروس الثاني البابا شنودة الثالث في قيادة الكنيسة القبطية المصرية.

بدأ البابا تواضروس بخطاب مختلف عن خطاب سلفه، إذ أكّد على ضرورة ألاّ تتدخّل الكنيسة في السياسة، وأنها «مؤسسة روحية أولاً وأخيراً»، كما أكّد أنه سيعمل على «تنمية العمل الرعوي داخل الكنيسة حتى يكون للكنيسة دور فاعل داخل المجتمع»^{١٥}. وعلى الرغم من ذلك، بدا أنه من الصعب على البابا الجديد أن يقنع أساقفته، الذين كان بعضهم قد انخرط سابقاً في مفاوضات سياسية، بتغيير استراتيجياتهم. علاوةً على ذلك، دفعت البيئة السياسية المستقطبة للغاية بين الإخوان المسلمين والمعارضة في عهد مرسي، الكنيسة إلى الاضطلاع بدور سياسي متزايد.

بدأ البابا تواضروس بخطاب مختلف عن خطاب سلفه، إذ أكّد على ضرورة ألاّ تتدخّل الكنيسة في السياسة، وأنها «مؤسسة روحية أولاً وأخيراً»

مهقّة إقناع المسلمين المحافظين بالتصويت بالموافقة على الدستور، ولاسيّما في صعيد مصر الذي يعاني من انقسام طائفي حاد. كما اعتُمدت الاستراتيجية نفسها لتشويه المظاهرات المعارضة لمحمد مرسي، إذ صرّح خيرت الشاطر في أعقاب المظاهرات التي شهدها محيط قصر الاتحادية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢ أن غالبية المتظاهرين هم من المسيحيين^{١٥}. وتكرر الأمر نفسه مع الدعوة إلى احتجاجات ضد مرسي في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣، حين طالبت أصوات إسلامية مقربة من جماعة الإخوان المسلمين الكنيسة بألا تعرّض حياة المسيحيين إلى الخطر، مُلقحةً إلى أن المسيحيين سيَشكّلون غالبية المتظاهرين في ذلك اليوم بهدف ثني المسلمين عن الانضمام إليهم^{١٦}.

البابا تواضروس الثاني لهجة ناقدة نحو جماعة الإخوان المسلمين، متّهماً إياها بتهميش الأقباط^{١٧}. في المقابل، تراجعت أهمية الفاعلين المسيحيين الآخرين وخاصة حركة «شباب ماسبيروا». بدأ نشاط الحركة في الخفوت تدريجيًا بعد تولي محمد مرسي للرئاسة في يونيو/حزيران ٢٠١٢ حتى غابت تمامًا عن المجال العام في مصر. فقد حوّل صعود جماعة الإخوان المسلمين للسلطة في مصر المجال العام من مساحة لكافة القوى السياسية والمكونات المجتمعية التي تسعى إلى الدفاع عن مصالحها وأهدافها كما هو حال القوى المسيحية، إلى حالة من الاستقطاب الحاد بين مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين والمعارضين لها. وفي ظل هذا الاستقطاب الحاد، تلاشت الفرصة أمام أي حراك مطلبى مسيحي. وفي الإطار نفسه فقد انضمت الرموز السياسية القبطية إلى الكتلة المدنية المعارضة لجماعة الإخوان، وإن خفت صوتها هي الأخرى في ظل ما بات هو الهدف الأول المتمثل في إسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين.

في إطار هذا الاستقطاب السياسي الحاد والخطاب الطائفي لبعض القوى الإسلامية، عاد المسيحيون إلى الكنيسة طلبًا للحماية، وكذلك عاد البابا الجديد إلى استراتيجية سلفه، وبدأ بالتصرّف بوصفه الممثل الوحيد للأقباط في المجال السياسي. فاعتمد

¹³ البابا تواضروس الثاني في أول حوار صحفي: الكنيسة لا تخشى صعود التيارات الإسلامية.. أول اهتماماتي ترتيب البيت من الداخل.. والكنيسة مؤسسة روحية وليست سياسية.. وسيكون دورها عويًا في الفترة القادمة، موقع جريدة اليوم السابع، 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، على الرابط التالي: <http://www.youm7.com/story/2012/11/5/>

¹⁴ غرفة عمليات الإخوان تنهم الكنيسة بحشد الراهبات، جريدة الشروق، 15 ديسمبر/ كانون الأول 2012. متوفر على الرابط التالي: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=15122012&id=170e4633-a89d-4517-b076-3ce963a1da07>

¹⁵ جبرائيل: «الشاطر» يثير الطائفية بقوله إن 80% ممن كانوا أمام الاتحادية مسيحيون، جريدة المصري اليوم، 10 ديسمبر/ كانون الأول 2012. متاح على الرابط التالي: <https://www.alarabiya.com/news/details/260619>

¹⁶ عاصم عبد الماجد لـ "تمرد": ستعودون للحدود يوم 1 يوليو، قناة العربية، 10 يونيو/حزيران 2013. متوفر على الرابط التالي: <https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/06/10/>

¹⁷ البابا تواضروس: حكم "الإخوان" يُهمش الأقباط في مصر، جريدة الوطن، 26 أبريل/ نيسان 2013. متوفر على الرابط التالي: <https://www.elwatannews.com/news/details/171581>

ازداد الاستقطاب حدة مع اتخاذ مرسى لمجموعة من الإجراءات بهدف تعزيز سلطاته ومحاولة جماعة الإخوان المسلمين احكام سيطرتها على مؤسسات الدولة، مما خلف ردود فعل سلبية لدى مؤسسات القضاء والجيش، بالإضافة إلى القوى المعارضة والحركات السياسية التي دعت إلى انتخابات رئاسية مبكرة، وهو ما رفضه محمد مرسى. فخرجت مظاهرات حاشدة في عدة مدن مصرية يوم ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

في أعقاب تلك المظاهرات، دعا الجيش ممثلين عن السلطة القضائية والحركات الشبابية والمعارضة السياسية والكنيسة القبطية والأزهر الشريف يوم ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣ إلى البحث في إيجاد حل للأزمة السياسية. وافق المشاركون، بمن فيهم البابا تواضروس الثاني، على ضرورة عزل مرسى وعقد انتخابات رئاسية مبكرة. وألقى البابا تواضروس الثاني خطاباً^{١٨} عبّر فيه عن تأييده لتدخل الجيش وللعملية السياسية الجديدة التي أعلن عنها عبد الفتاح السيسي، الذي كان وزيراً للدفاع آنذاك.

^{١٨} بيان البابا تواضروس بابا الأسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية - 3 يوليو 2013، موقع يوتيوب، 3 يوليو/تموز 2013. متوفر على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=z23WfE4pbf0>

رابعاً: الأقباط والدولة بعد ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣

المجال العام وهو ما منع الحركات الشبابية كـ «اتحاد شباب ماسبيرو» من مواصلة عمله في الشارع من خلال التظاهرات أو حملات التوعية، كما فرض قيود على مطالب الاتحاد باعتباره يشكل تهديداً على تماسك الدولة في تلك المرحلة الدقيقة.

خلال الفترة التي تلت يوليو/تموز ٢٠١٣، سعى اتحاد شباب ماسبيرو إلى الاستمرار في عمله من خلال التركيز على ما يتعرض له المسيحيون من عنف، خاصة في الفترة التي تلت فض اعتصامي «رابعة» و«النهضة» لمؤيدي الرئيس السابق محمد مرسي في أغسطس/آب ٢٠١٣. شهدت حينها عدة محافظات مصرية، خاصة في صعيد مصر، موجة عنف ضد الأقباط وممتلكاتهم. فوفقاً لمنظمة «هيومن رايتس ووتش»، تعرّضت ٤٢ كنيسة على الأقل إلى الهجوم خلال أقل من عشرة أيام في أغسطس/آب ٢٠١٣، أُحرق أو تضرّر ٣٧ منها^{٢٢}. فاستغلّ عندها «شباب ماسبيرو» تواجد أعضائه في أغلب المحافظات المصرية ليقوم بكتابة تقارير عما يتعرض له الأقباط من عنف، وينشرها على نطاق واسع بهدف التأثير في دوائر صنع القرار وكذلك الرأي العام^{٢٣}.

رأت الكنيسة في حكم جماعة الإخوان المسلمين خطراً حقيقياً يهدّد مصالحها ووضع الأقباط في ظل تنامي الأصوات المتشددة وانسحاب الأصوات الأكثر اعتدالاً كـ سمير مرقص على سبيل مثال. ولهذا عندما بدأ أنّ هناك نية للإطاحة بمحمد مرسي، لم تتردد قيادة الكنيسة في الانضمام لهذا التحالف^{١٩}. بعد الإطاحة بمرسي ونظامه، شاركت الكنيسة بقوة في الترتيبات السياسية اللاحقة لبناء نظام سياسي جديد، فشاركت الكنيسة في اللجنة التي كُلفت بصياغة نسخة معدّلة من دستور العام ٢٠١٢ الذي تم اعتماده خلال فترة حكم الإخوان المسلمين. فضلاً عن ذلك، أيّد البابا تواضروس الثاني مشروع الدستور الجديد، وكتب مقالاً في صحيفة «الأهرام» المملوكة للدولة بعنوان «قول نعم يزيد النعم»، يدعو فيه المصريين إلى الموافقة عليه في الاستفتاء المقرر إجراؤه في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤^{٢٠}. وكذلك فقد دعا تواضروس الثاني عبد الفتاح السيسي إلى خوض انتخابات الرئاسة، واصفاً ترشحه بالواجب الوطني^{٢١}.

وضع المسار السياسي الجديد بقيادة القوات المسلحة، الدولة والحفاظ على تماسكها كأولوية وسعى لاستعادة سيطرته على

^{١٩} لقاء مع أحد أساقفة الكنيسة القبطية الارثوذكسية، 3 يناير/كانون الثاني 2017 القاهرة.

^{٢٠} قول نعم يزيد النعم، موقع جريدة الاهرام، 13 يناير/كانون الثاني 2014. متاح على الرابط التالي: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/253064.aspx>

^{٢١} بابا الأقباط للسيسي: ترشحك للرئاسة واجب وطني، موقع قناة العربية، 23 مارس/اذار 2014. متاح على الرابط التالي: <https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2014/03/23>

^{٢٢} مصر - اعتداءات جماعية على الكنائس، منظمة هيومان رايتس واتش، 22 أغسطس/آب 2013. متوفر على الرابط التالي: <https://www.hrw.org/ar/news/2013/08/22/250842>

للأقباط في مصر. ومع استعادة النظام لسيطرته على المناخ السياسي، فضّل النظام من جانبه العودة إلى العلاقة نفسها التي حكمت الكنيسة بالدولة قبل ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١. فأصبح الرئيس الجديد يزور الكاتدرائية خلال الأعياد المسيحية في تقليد جديد لم يرقم به أي من رؤساء الجمهورية السابقين، وهو الأمر الذي على الرغم من أنّه أسعد بالتأكيد غالبية المسيحيين، إلا أنّه في الوقت نفسه رسّخ أن علاقة الدولة بالمسيحيين تمرّ بكتدرائية العباسية. تكرر الأمر نفسه بعد حادثة قتل ٢١ عامل قبطي في فبراير/شباط ٢٠١٥ على يد تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، عندما اختار الرئيس عبد الفتاح السيسي أن يتوجه للكاتدرائية للعزاء. يسعى كل من النظام السياسي والكنيسة القبطية إلى استعادة القواعد القديمة التي حكمت علاقة نظام مبارك بالبابا شنودة، إلا أنّ إعادة انتاج الاتفاق نفسه تعترضه عقبتان أساسيتان: أولاً، إنّ قدرة مؤسسات الدولة المصرية على احتواء التوترات الطائفية قبل تفاقمها تراجعت بشكل كبير خلال السنوات

تراجعت أهمية النخبة السياسية القبطية هي الأخرى بسبب التراجع الذي عرفته الأحزاب السياسية بشكل عام في ظلّ النظام السياسي الجديد والذي أكد رموزه في مناسبات عدة على أولوية البناء والحفاظ على الدولة وليس فتح الباب أمام الصراعات السياسية. بالإضافة إلى ذلك، عرفت الأحزاب السياسية التي شاركت فيها تلك الأصوات القبطية أزمات حادة كما هو الحال مع «حزب المصريين الأحرار»، والذي شهد نزاع داخلي أدى إلى الإطاحة بنجيب ساويرس نفسه. وكذلك الحال مع الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، والذي شهد عدة أزمات أدت إلى ابتعاد قطاع واسع من شباب الحزب عنه، وكذلك الحال مع بعض القيادات المسيحية مثل عماد جاد والذي ترك الحزب للانضمام إلى «المصريين الأحرار»، وكذلك حنا جريس الذي ابتعد عن العمل الحزبي خلال السنوات الأخيرة.

مع انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً للبلاد في يونيو/حزيران ٢٠١٤، حاولت الكنيسة إعادة ترسيخ نفسها باعتبارها الصوت الموّحد

يكون إذاً الخروج من الإحباط المسيحي بالربط بين المصالحة المسيحية الداخلية وبين المبادرة إلى مصالحة إسلامية مسيحية.

الأخيرة. فالدولة المصرية تشهد تراجعاً ملحوظاً في كفاءتها عبّر عنه رئيس الدولة نفسه بوصفها «شبه دولة»^{٣٤}. وقد بدا هذا الأمر جلياً خلال التهديدات التي تعرّض لها الأقباط مؤخراً في شمال سيناء من قبل الجماعات الجهادية المسلحة وهو الأمر الذي دفع بالكثير منهم إلى ترك شمال سيناء والنزوح إلى مناطق غرب القناة^{٣٥}. ثانياً، إنّ قدرة القيادة الكنسية على احتواء غضب الأقباط، وخاصة الشباب منهم، قد تراجعت هي الأخرى. فتاريخ البابا شنودة النضالي في مواجهة أنور السادات بالإضافة إلى كاريزمته الشخصية، عوامل سمحت له بممارسة قدر كبير من السيطرة على الغضب القبطي، أمّا البابا تواضروس لم يكن يملك التاريخ نفسه أو السمات الشخصية، وهو ما صعب من مهمة السيطرة على الأقباط.

إثر هذا الأمر، لم يعد الاتفاق القائم على أساس توفير الدولة للحماية للمسيحيين في مقابل ضمان الكنيسة لولاء المسيحيين للدولة صالحاً للاستمرار في تلك المرحلة الجديدة نتيجة عدم قدرة كل من النظام السياسي والكنيسة على الوفاء بالتزاماتهما، مما أدى إلى أزمة في تمثيل مصالح الأقباط تجاه الدولة المصرية. فمن جانب، خفت نجم الفاعلين الأقباط المنافسين للكنيسة، ومن جانب آخر، فإنّ الكنيسة هي الأخرى لم تعد قادرة على إظهار أي قدر من الصلابة تجاه الانتهاكات التي يتعرض لها الأقباط في مصر.

^{٣٣} مقابلة مع بيشوي تمرى عضو اتحاد شباب ماسبيرو، 14 سبتمبر/أيلول 2017 القاهرة
^{٣٤} السيسي: لا نعيش في دولة حقيقية ونسعى لتحويل مصر لدولة مؤسسات وقانون، موقع جريدة اليوم السابع، 5 مايو/أيار 2016، متوفر على الرابط التالي: <http://www.youm7.com/story/2016/5/5/>
^{٣٥} أقباط شمال سيناء.. الموت أو التهجير جزاء غياب الأمن و«العزوة»، موقع مدى مصر، 18 فبراير/شباط 2017، متوفر على الرابط التالي: <https://www.madamasr.com/ar/2017/02/18/feature->

في ظل تصاعد الخطاب الطائفي،
عادت الكنيسة لتتصدّر المشهد السياسي في
الدفاع عن مصالح الأقباط.

واختيار قيادة أخرى من داخل الكنيسة نفسها، ولم يفكر في استبدال الكنيسة أو على الأقل السماح لأطراف مسيحية أخرى في مشاركتها حق التمثيل السياسي للمسيحيين.

إلا أنّ هذا الوضع تغير تمامًا مع ثورة ٢٥ يناير، والتي سمحت خلال شهورها الأولى بظهور فاعلين سياسيين جدد على الساحة المسيحية كالحركات الشبابية المسيحية مثل «اتحاد شباب ماسبيرو» والنخبة السياسية القبطية الجديدة كالرموز المسيحية في حزبي «المصريين الأحرار» و«المصري الديمقراطي الاجتماعي». فقد منح المناخ السياسي الجديد بعد سقوط نظام مبارك لهؤلاء الفاعلين القدرة على التنظيم والحركة والضغط على السلطة السياسية، مما رشحهم كفاعلين قادرين على تبني مطالب المسيحيين والضغط على السلطة السياسية من أجل تنفيذها. لكن صعود القوى الإسلامية لتحصل على أغلبية مقاعد البرلمان قبل حلّه، وكذلك الانتخابات الرئاسية، قد أعادت تشكيل المجال السياسي بين من يدعمون جماعة الإخوان ومن يعارضونها. وفي ظل تصاعد الخطاب الطائفي، عادت الكنيسة لتتصدّر المشهد السياسي في الدفاع عن مصالح الأقباط.

تُعد قضية التمثيل السياسي للمسيحيين مدخلًا هامًا لفهم العلاقة المركبة بين كل من الدولة والكنيسة والأقباط. فقد سعت الدولة المصرية منذ يوليو/تموز ١٩٥٢ إلى إدارة علاقاتها مع الأقباط من خلال الكنيسة القبطية والتي لعبت دور الممثل السياسي لمصالح الأقباط. وقد استمر هذا النمط من العلاقة حتى ثورة ٢٥ يناير وسقوط نظام مبارك. بشكل عام، لم تكن العلاقة بين الطرفين دوماً في أفضل حال. فبينما تميزت علاقة جمال عبد الناصر بالبابا كيرلس السادس بالتوافق، اختلف الأمر مع خلفائهما، حيث عرفت العلاقة بين أنور السادات والبابا شنودة الثالث عدة أزمات وصلت إلى حد قيام السادات بتحديد إقامة شنودة الثالث بأحد اديرة منطقة وادي النطرون. ثم جاءت فترة حسني مبارك لتشهد العلاقة بين الطرفين جذبًا وشدًا ولكن مع وعي كل من الطرفين بضرورة تجنّب أي صدامات عنيفة كما جرى خلال السبعينيات. وخلال كل تلك السنوات، وعلى الرغم من تقلّب العلاقة بين الطرفين، فإنّ الدولة المصرية لم تسعى في أي لحظة إلى استبدال الكنيسة بممثل سياسي آخر لمصالح المسيحيين. فحتى في أوج الأزمات بين السادات والبابا شنودة الثالث، كان السادات يأمل في إبعاد شنودة

وجاءت ترتيبات ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣ السياسية لترسخ دور الكنيسة القبطية وقيادتها على العكس من ثورة ٢٥ يناير التي هزت بعنف مكانتها.

بعد الفترة الانتقالية العاصفة التي عرفتھا مصر من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣، يسعى كل من النظام السياسي والكنيسة القبطية حاليًا إلى استعادة عقدهما غير المكتوب الذي أربكته ثورة ٢٥ يناير، وهو العقد القائم ببساطة على حماية الدولة للأقباط مقابل ضمان الكنيسة دعم الأقباط للنظام السياسي. إلا أنّ استعادة هذا العقد ليست بالمهمة السهلة، فلا الدولة المصرية هي تلك التي كانت قبل ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، ولا الكنيسة هي الأخرى باتت قادرة على السيطرة على جميع الأصوات القبطية كما اعتادت من قبل، ليتترك هذا الحال قطاعات واسعة من الأقباط غاضبة من مؤسسات الدولة التي لا يرونها محايدة تجاههم وهي كذلك محبطة من أداء الكنيسة التي لا يرونها ملزمة بما يكفي في تمثيل مصالحهم تجاه تلك الدولة.



The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org